

ملخص تنفيذي

الاجتماع السنوي الخامس والعشرون للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)

عقد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) اجتماعه السنوي الخامس والعشرين في الفترة من 10 إلى 12 مارس 2025، في قصر الأمم المتحدة بجنيف، سويسرا. جمع هذا الحدث أكثر من 300 مشارك، من بينهم ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs)، هيئات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني.

شارك وفد المجلس برئاسة السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس، وعضوية السفير د. محمود كارم نائب رئيس المجلس، ود. إسلام ريحان الباحث بالأمانة العامة.

شملت الاجتماعات والفاعليات ما يلي :

- اجتماع الجمعية العامة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- اجتماع الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- المؤتمر السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية تحت عنوان : *حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتعزيز المساواة بين الجنسين: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان*
- جلسات تبادل الخبرات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
 - o الجلسة الأولى: الأشخاص ذوي الإعاقة
 - o الجلسة الثانية: عملية اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- فاعليات جانبية

ويمكن استخلاص اهم ما جاء او أسفر عنه الاجتماعات فيما يلي:

اجتماع الجمعية العامة واجتماعات المكتب التنفيذي:

- بدأ الاجتماع بوقوف المشاركين دقيقة حداد على كل من السيد رفعت صالحه مدير مكتب غزة بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين ، والذي استشهد واسرته بعد استهدافهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى السيدة Roseline Odede رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بكينا.

- ناقشت الجمعية العامة المسائل التنظيمية، واعتمدت تقارير المراجع المالي لميزانية التحالف العالمي لهام 2024، واستعرضت الأنشطة السابقة، وحددت التوجه الاستراتيجي للعام المقبل وكذلك الشركاء الاستراتيجيين المتمثلين في الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- تم انتخاب السيدة أمينة بوعياش رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية رئيساً جديداً للتحالف خلف للسيدة مريم العطية رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر ، وانتخبت السيدة أليسون كيلباتريك رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بإيرلندا الشمالية أمينا عاما، وذلك لفترة ثلاث سنوات.

المؤتمر السنوي حول المساواة بين الجنسين:

- ارتكز المؤتمر السنوي لعام 2025 للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على موضوع "حقوق الإنسان للنساء والفتيات: تعزيز المساواة بين الجنسين"، وشهد مشاركة رفيعة المستوى شملت مداخلات لرئيسة التحالف المنتهية ولايتها السيدة مريم العطية، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيد فولكر تورك (مرفق الكلمة)، إلى جانب كلمات ألقاها كل من السيد يورغ لاوبر، رئيس مجلس حقوق الإنسان، والسيد آخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مرفق الكلمة)، إضافة إلى ممثلين عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية، ومنظمات المجتمع المدني.
- تناول المؤتمر جملة من القضايا المحورية، من بينها سبل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ودفع عجلة الإصلاحات القانونية، ومواجهة الصور النمطية من خلال التعليم، وتعزيز البنى المؤسسية الداعمة لدمج قضايا النوع الاجتماعي.

وشملت المناقشات ابرز التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان ومنها :

- ضعف ملائمة السياسات العامة الوطنية لمنظور حقوق الإنسان : حيث تفقر السياسات العامة في كثير من الأحيان إلى التكامل مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ما يؤدي إلى استبعاد فئات من المجتمع من الوصول العادل إلى الخدمات، ومثال على ذلك: بعض برامج الحماية الاجتماعية لا تصل إلى الفئات الأكثر هشاشة بالشكل الكافي.

- ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة: حيث غياب التنسيق يخلق فجوات في تنفيذ السياسات، ويؤدي إلى تكرار الجهود أو التنازع في الاختصاصات ويؤثر ذلك بشكل مباشر على جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين مثل الصحة والتعليم.
- غياب أو ضعف آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية ، حيث اكدت المداخلات ان هناك نقص في مشاركة المجتمع المدني في تقييم فعالية السياسات العامة و عدم تفعيل آليات الشكاوى أو ضعف الاستجابة لها، ما يقلل من ثقة المواطنين في الأجهزة التنفيذية.
- بطء عملية إصلاح التشريعات الوطنية لتتسق مع التزامات مصر الدولية
- استمرار وجود تشريعات قديمة أو غير متوافقة مع الاتفاقيات الدولية، كقانون العمل أو قوانين تخص الحق في التنظيم النقابي.
- المركزية الشديدة في التخطيط واتخاذ القرار
- ضعف تطبيق مبدأ المشاركة في صنع القرار
- غياب الاستدامة في بعض البرامج والسياسات، حيث اعرب المشاركون ان بعض المبادرات تُطلق بتمويل مؤقت دون خطط واضحة للاستدامة أو التوسع، ما يجعل أثرها محدودًا ومؤقتًا.
- وقد تُوجت أعمال المؤتمر باعتماد "البيان الختامي"، (مرفق باللغة الانجليزية) الذي جدد التأكيد على أهمية مواجهة التراجعات في مجال حقوق النساء والفتيات، وتعزيز آليات المساءلة من خلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ومنها "اعلان عمان".

مداخلات وفد المجلس

- شارك كل من السيدة السفيرة د. مشيرة خطاب رئيسة المجلس والسيد السفير د. محمود كارم نائب رئيس المجلس ، بمداخلات في جلسات المؤتمر
- أكدت السفيرة، في مستهل كلمتها التي ألقته، على تأييدها لما ورد على لسان المتحدثين السابقين. وأشارت إلى أن الوفد يود مرة أخرى إعادة التأكيد على مبدأ سيادة القانون، موضحة أن هذا المبدأ هو الضمان الأساسي لحماية حقوق المرأة والفتيات. كما أوضحت أن سيادة القانون تتأثر بشكل ملحوظ بالتحديات المعاصرة كتغير المناخ، والمناخ السيبراني، والنزاعات المسلحة، وخصوصًا ما تشهده الساحة الدولية من نزاعات في مناطق مثل أوكرانيا والشرق الأوسط. وفي سياق متصل، أشارت السفيرة بأسف بالغ إلى المحنة التي تعيشها النساء والفتيات في فلسطين، مؤكدة على أنه لا يمكن التغاضي عن

التحديات الجسيمة التي تواجههن، معتبرة أن هذا الأمر يثير قلقًا عميقًا في هذه الأوقات العصيبة. وشددت على ضرورة تعزيز الجهود المبذولة، ولا سيما في هذا المحفل في جنيف، لتمكين المرأة والفتيات من التمتع الكامل بحقوقهن ومواصلة العمل، مؤكدة أن هذا يمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي، وهو أمر لا يحظى بالقدر الكافي من النقاش. وفي ختام كلمتها، لفتت السفيرة الانتباه إلى أهمية جدول أعمال الأمم المتحدة الخاص بالمرأة والسلام والأمن، واصفة إياه بالذراع القوي الذي يمكن للمرأة أن تستند إليه. وأكدت على ضرورة التعاون الوثيق مع مجلس الأمن فيما يتعلق بهذا القرار ومع الآليات المعنية الأخرى، مشيرة إلى أهمية العمل جنبًا إلى جنب لضمان أن يكون مجلس الأمن في صميم هذا التعاون، بالتنسيق مع لجنة وضع المرأة (CSW) وكل الأطراف المعنية.

- ركز السيد السفير د. محمود كارم في مداخلته على أهمية دور النساء في النزاعات وحلها، مشددا على أن دور المرأة لا يقتصر فقط على بناء السلام، بل يمتد أيضًا إلى صنع السلام وحفظه، واننا شهدنا بالفعل انضمام نساء إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأضاف السفير أن ما طُرح من أهداف نبيلة في الجلسة، كالتعليم، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، وزيادة الوعي العام، كلها أهداف تستحق الدعم، مؤكدة التزام مصر الكامل بها، وعبر سيادته عن ألمه الشديد لرؤية هذه الأهداف السامية غير متحققة في صراع جارٍ على مقربة من مصر، مستهدفًا أحد أعز الأماكن على قلوب المصريين والعرب، وهي فلسطين، وتحديداً غزة والضفة الغربية.
- وأشاد السفير بما تقدمه المرأة الفلسطينية من نموذج فريد لا مثيل له في النضال من أجل الحرية والبقاء، والدفاع عن الأسرة، مشيرا إلى أن النساء كنّ الأكثر تضرراً من هذا الصراع، حيث بلغت الخسائر بينهن أعلى المعدلات حتى الآن.
- وفي ختام كلمته، توجه السفير بسؤال إلى ممثلة فلسطين عمّا إذا كان بإمكانها تسليط الضوء على ما تم القيام به من جهود لرصد وتوثيق وقياس ما تتعرض له النساء في هذا السياق.

جلسات تبادل المعرفة:

نظم جليستين رئيسيتين لتبادل المعرفة:

جلسة تبادل المعرفة الأولى : تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة : استعرض المشاركون تجارب مبتكرة لرصد وتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) على المستوى الوطني، وقد شارك السيد

السفير د. كارم بمدخلة ركز سيادته فيها على أن في بعض الدول وجود جهتين تتعاملان مع نفس القضية؛ إحداهما المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو المعني بالحقوق العامة للأشخاص ذوي الإعاقة، والأخرى مؤسسة متخصصة فقط في قضايا الإعاقة، مما يستدعي تنسيقًا وتكاملاً عاليًا بين المؤسستين، وهو ما تحقق في مصر بفضل العلاقة القوية والتنسيق الفعال الذي تقوده السفارة هدى، مما انعكس إيجابًا على العمل المشترك.

وفيما يتعلق بدور المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، استعرض السفير د. كارم عددًا من المبادرات المهمة، من بينها دعم المشاركة السياسية من خلال إطلاق وثائق وطنية تضمن الحق في الترشح والانتخاب والمشاركة الفاعلة، ليس فقط ضمن الأحزاب أو الوظائف الحكومية، بل أيضًا في الهيئات المنتخبة.

كما أشار إلى جهود المجلس في تحقيق الشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة، عبر التنسيق مع البنك المركزي المصري لتسهيل حصولهم على الخدمات البنكية، وزيادة عدد الفروع المهيأة لتلبية احتياجاتهم، إلى جانب حملات التوعية والتدريب المتخصص ونشر المعلومات لتعزيز ثقافة الحقوق.

وشدد على أهمية التعاون مع الحكومة، مُشيرًا إلى التنسيق مع وزارة المالية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وتكثيف التشريعات الوطنية بما يتماشى مع حقوقهم. كما لفت إلى الجهود المستمرة نحو إصدار بطاقة هوية موحدة وشاملة لنحو 13 مليون شخص من ذوي الإعاقة في مصر، تتيح لهم الحصول على كافة الخدمات.

وفي ختام كلمته، أشار إلى استمرار التحديات، لا سيّما ما يتعلق بمتابعة آليات التنفيذ على المستوى الوطني، وغياب الإحصاءات الدقيقة، إلى جانب العقبات البيروقراطية التي تعيق الوصول إلى الخدمات الأساسية في التعليم، والصحة، والمواصلات العامة.

جلسة تبادل المعرفة الثانية : تعزيز عملية الاعتماد داخل التحالف :ناقشت الجلسة سبل تعزيز عملية اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما يضمن أداءها الفعال في مواجهة التحديات المعاصرة في هذا المجال. وقد ركزت المناقشات على أهمية الاعتماد ودوره المحوري في دعم استقلالية المؤسسات الوطنية وتعزيز مصداقيتها، إلى جانب دور أمانة المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقديم الدعم الفني والتحليلي، وضمان توافق أداء هذه المؤسسات مع مبادئ باريس، وتعزيز اندماجها في النظام الدولي لحقوق الإنسان.

تناولت الجلسة أيضًا أهمية الثقة المتبادلة بين المؤسسات الوطنية، والتي تُعدّ أساسًا لاعتماد الأقران كوسيلة لتقييم مدى التزام المؤسسات بمبادئ باريس.

وخلال الجلسة، أشارت السيدة "Chia" من اللجنة الفرعية للاعتماد إلى الجهود الكبيرة المبذولة في هذا السياق، مؤكدة أن عندما يأتي دور المؤسسة في الانضمام للجنة التقييم ستلاحظ المجهود المبذول في هذا الشأن، حيث يتم تقييم ما يقرب من 90 مؤسسة في غضون ثلاث سنوات الثلاث. وأوضحت أن أبرز معايير التقييم تشمل التعددية، والفعالية، والملاحظات العامة الصادرة عن اللجنة الفرعية.

من جانبها، أكدت السيدة "Cynthia" من اللجنة الفرعية أن آلية الاعتماد هي الآلية الوحيدة المعترف بها دوليًا لإثبات أن المؤسسة تُمثل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس، مشددة على حيادية هذه الآلية وحرص اللجنة على تطبيق المعايير بشكل منصف على جميع المؤسسات دون استثناء.

وفي هذا السياق، استعرض رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بنما تجربة مؤسسته بعد التوصية بتخفيض تصنيفها إلى الدرجة "ب"، وما تلا ذلك من تواصل مكثف مع المفوضية والهيئات التشريعية في بنما لتعديل التشريعات بما يتوافق مع مبادئ باريس. وقد أثمرت هذه الجهود عن التحقق من تتامم الإطار القانوني مع تلك المبادئ، بالتنسيق مع شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكيتين.

وأشار أيضًا إلى أهمية إيصال توصيات اللجنة الفرعية إلى رئاسة الدولة ومؤسساتها، وتنظيم دورات تدريبية في هذا الإطار، بالتوازي مع العمل على رفع القدرات من خلال التعاون مع منظومة الدول الأمريكية.

تناولت الجلسة نقاش تفاعلي شاركت فيه عدة مؤسسات وطنية، حيث تبادل المشاركون تجاربهم حول تعزيز التواصل مع الهيئات التشريعية، وتنفيذ المهام المنوطة بهم، والتدريبات التي قاموا بتنفيذها والأنشطة الأخرى بما يُجسّد التزامهم الفعلي بمبادئ باريس.

اجتماعات الشبكات الإقليمية: التي شارك فيها وفد المجلس

• الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: (NANHRI)

وقد استعرضت الشبكة أنشطتها السابقة وناقشت خططها لعام 2025، واعتمدت تقرير المراقب المالي لعام 2023، واستعرضت السيدة السفيرة د. مشيرة خطاب في هذه الجلسة دور المجلس في رئاسة

مجموعة عمل حقوق الطفل الافريقي والانشطة المستهدف تحقيقه التي تندرج تحت الأهداف العامة التالية :

- تعزيز حماية حقوق الطفل في إفريقيا من خلال التعاون بين المؤسسات الوطنية.
 - دعم مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية والإقليمية.
 - تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال حقوق الطفل
 - معالجة التحديات الناشئة مثل تغير المناخ، النزاعات المسلحة، والهجرة غير النظامية.
- الشبكة الفرانكفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. تناول الاجتماع التعريف بالشبكة ، ودورها في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، واستعرض أنشطة الشبكة لعام 2023 2024 ، واستعرض بعض الأنشطة التي تقوم بها الشبكة. كما اقر تقرير المراقب المالي لعام 2024 ، ونقش التحديات التي تواجه الشبكة أبرزها الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي وضعف اشتراكات الأعضاء، ما يهدد استقلاليتها المالية. كما تعاني من صعوبات في التنسيق بسبب الانتشار الجغرافي الواسع للدول الأعضاء. لمعالجة هذه التحديات، تخطط الشبكة لزيادة الاشتراكات بنسبة 15%، وإنشاء منصة رقمية لتبادل الخبرات بين اللجان الوطنية، والتوسع جغرافيًا ليشمل دولًا مثل غينيا الاستوائية وألبانيا. تشمل الخطط المستقبلية أيضًا عقد مؤتمر دولي في بلجيكا أو السنغال لتعزيز التنسيق، ودعم الكاميرون في مراقبة الانتخابات الرئاسية. رغم هذه الجهود، يظل نجاح الفرانكفونية مرهونًا بمعالجة الثغرات المالية، وتعزيز الشراكات الدولية، وإشراك الحكومات في تبني تشريعات داعمة لحقوق الإنسان، مما يؤكد ضرورة العمل الجماعي لضمان تأثير مستدام في الفضاء الناطق بالفرنسية.

الفاعليات الجانبية

شاركت السيدة السفيرة د. مشيرة خطاب كمتحدثة رئيسية في ورشة العمل التي نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تحت عنوان "تصدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتهديدات النزوح القسري في فلسطين"، وتناولت سيادته في كلمتها ما يلي

- أن الحرب المستمرة على الشعب الفلسطيني هي انتهاك غير مسبوق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية حماية أمن المدنيين في النزاعات المسلحة. 78% من الضحايا هم من النساء والأطفال.

- إنها كارثة على الإنسانية والديمقراطية وحقوق الإنسان. المدنيون مستهدفون بشكل متعمد، ويقعون ضحايا لعمليات الإخلاء القسري المنهجي، كما أن التصعيد مستمر يدفعهم جميع الي مناطق الصراع. إن نطاق هدم المنازل وتدمير المرافق العامة يبعث صدمات مروعة.
- يُحرم المدنيون الأبرياء بشكل متعمد من أبسط الاحتياجات الإنسانية، مثل الكهرباء والغاز والخدمات الطبية، ناهيك عن الوصول إلى مياه الشرب. محطة التحلية الوحيدة تم تعطيلها عمدًا، وهناك حصار كامل يمنع دخول أي مساعدات إنسانية.
- الحق في الاتصال هو حق من حقوق الإنسان، وكذلك الحق في التعليم، خاصة للأطفال. ومع ذلك، فقد تم هدم 85% من المدارس بشكل متعمد، مما أدى إلى حرمان 260,000 طفل من التعليم. حتى التعليم الافتراضي غير متاح في المنازل بسبب قطع الإنترنت عمدًا. إنها معركة يومية للأطفال، وكذلك الحصول على مياه الشرب.
- الأونروا تواجه العديد من التحديات ويجب أن تظل قادرة على العمل. وبينما نُقدر موقفها، فإننا ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى استخدام صلاحياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتصحيح فشل مجلس الأمن بسبب حق النقض (الفيتو) وعدم الإجماع بين أعضائه الخمسة الدائمين. إن معاناة الشعب الفلسطيني يجب أن تنتهي..
- دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المطالبة بتطبيق قرارات السلام، حيث إنه في حال فشل مجلس الأمن في التحرك، يجب أن تتولى الجمعية العامة للأمم المتحدة المسؤولية بكامل صلاحيات مجلس الأمن.
- مطالبة مجلس الأمن، على أن يتحمل مسؤولياته، بما في ذلك الاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل في الأمم المتحدة. لقد أثبتت دولة فلسطين أهليتها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- يجب تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حتى تتمكن من العمل مع دولها الأعضاء على تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما ذكر المتحدثون السابقون، من خلال رصد الانتهاكات، وحماية المدنيين الضعفاء، وإعادة المهجرين قسرًا إلى منازلهم.

شارك السفير د. كارم في مناقشات الحدث الجانبي حول حقوق الإنسان وحماية الفرد من اخطار المخدرات وطرق الوقاية والعلاج التي نظمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان.